مرت بثلاث مراحل متباينة خلال الأسبوع الماضي

تحركات الليرة التركية تتحكم في أداء الأسواق العالمية

«تقلبات حادة بفعل الأزمة التركية».. هذا هو الوصف الأكثر دقة للتعبير عن الوضع داخل الأسواق العالمية وكذلك الناشئة خلال الأسبوع الماضي.

وعلى مدى الجلسات الخمسة الماضية، تابعت كافة الأسواق تحركات الليرة التركية عن كثب لتكون هذه العملة هي المحرك الرئيسي في الاتجاهين الصاعد والهابط على حد سواء.

ويمكن تلخيص وضع الليرة التركية في الأسبوع المنقضي عبر 3 مراحل؛ الأولى يتمثل في الهبوط لمستوى قياسي أما الأخرى فكانت التعافي لمدة 3 جلسات متتالية بينما تتجسد المرحلة الأخيرة في تجدد الخسائر.

المرحلة الأولى

واستهلت العملة المحلية لتركيا تعاملات الأسبوع المنصرم على تراجع لمستوى هو الأدنى في تاريخها عند 7.2632 ليرة لكل دولار الأمر الذي صاحبه فوضى داخل الأسواق العالمية.

وشهدت الأونة الأخيرة حالة من التصعيد في العلاقات المتوترة بالفعل بين الولايات المتحدة وتركيا على خلفية ما يُعرف بـ«الأزمة الدبلوماسية»، وهو الأمر الذي ألقى بظلاله على العملة المحلية «الليرة».

وتطالب الولايات المتحدة بإطلاق سراح القس الأمريكي الخاضع للإقامة الجبرية في إزمير على خلفية إتهامات تتعلق بالإرهاب، ومع التعنت التركي فرضت عقوبات ضد وزيرا العدل والداخلية الأتراك.

ويربط الرئيس التركي رجب طيب أردوغان مصير القس الأمريكي «أندرو برونسون» بتسليم «فتح الله كولن» الذي يواجه اتهامات بشأن محاولة لانقلاب الفاشلة بأتقرة عام 2016.

ومع التوترات السياسية بين البلدين، أدخل الرئيس الأمريكي دونالد ترامب المسائل التجارية على الخط ليعلن عبر «تويتر» أن واشنطن ستقوم بمضاعفة التعريفات الجمركية على واردات الصلب والألومنيوم من تركيا لتصبح 50% و20% على الترتيب بدلا من 25% و10% سابقة.

وفي ظل صراع يرغب كل طرف في إظهار مدى قوته، لم تقف تركيا مكتوفة الأيدي، حيث أفصحت عن رد من جانب أتقرة عبر زيادة الرسوم على بعض السلع الأمريكية مع التعهد بالرد حال فرض مزيدا من التعريفات.

ويسبق هذه الخطوة مطالبات من أردوغان لشعبه بالتخلي عن الدولار والذهب لصالح الليرة ومقاطعة الأجهزة الإلكترونية الأمريكية مثل منتجات «آبل».

المرحلة الثانية

أما للمرحلة الثانية فكانت عبارة عن تعافي لمدة 3 جلسات متتالية، حيث تحولت الليرة التركية للنطاق الأخضر لتبدأ في استعادة خسائرها مقابل الدولار الأمريكي مع الإعلان عن خطط اقتصادية إضافة إلى القيام بتنفيذ تدابير تهدف للحد من التزييف في قيمة العملة.

وتأتي المكاسب الملحوظة في قيمة العملة التركية على خلفية تدخل هيئة التنظيم والإشراف المصرفي في البلاد والتي الزمت البنوك بعدم تجاوز معاملات مبادلة الليرة بالعملة الأجنبية مع أطراف خارجية لمستوى 25% من رأس المالي التنظيمي في خطوة تهدف للحد من عمليات الشورت سيلينج.

كما تلقت الليرة دعماً ملحوظاً بعد الكشف عن ضخ قطر لاستثمارات عاجلة في تركيا بقيمة 15 مليار دولار على خلفية زيارة عمل جمعت الأمير تميم بن حمد وأردوغان في وقت سابق داخل أتقرة بالأسبوع الماضي، وهي الخطوة التي أعقبت محادثات هاتفية بين الرئيس التركي ونظيره الروسي فلاديمير بوتين.

المرحلة الثالثة

في حين أن المرحلة الثالثة شهدت الليرة العودة للهبوط مجددا لتفقد حوالي 6% من قيمتها أمام العملة الأمريكية بفعل تهديدات من جانب واشنطن.

وأبدت الولايات المتحدة استعدادها لفرض المزيد من العقوبات الاقتصادية على تركيا إذا لم يتم إطلاق سراح القس الأمريكي في أسرع وقت.

وصاحب حالة اللايقين فيما يتعلق بأداء الليرة التركية تحركات غير مستقرة لبقية عملات الأسواق الناشئة والتي تأثرت سلباً تارة وإيجاباً تارة أخرى.

لكن في نهاية المطاف، حصدت الليرة التركية مكاسب بنحو 6.8% في الأسبوع الماضي ما يعني أنها استردت هذه النسبة من خسائرها هذا العام لتصبح 37% فقط.

وكانت عملة تركيا عانت من خسائر تتجاوز 22% في قيمتها أمام الورقة الخضراء خلال الأسبوع الأول من الشهر الجاري.

صراع أتقرة مع وكالات التصنيف

حالة حرب دائمة أحد أطرافها وكالات التصنيف الائتماني أما الآخر فهو الرئيس التركي رجب طيب أردوغان والذي طالما اتهمها بالتآمر ضد البلاد.

ومع الهبوط القياسي في قيمة الليرة كان لوكالات التصنيف السيادية دورا بارزا، حيث سلطت وكالة «وفيتش» الضوء على الإجراءات التي تتبعها أتقرة في الوقت الراهن معتبرة إياها بأنها غير كافية سواء لدعم العملة أو اقتصاد البلاد.

أما وكالتا «ستاندرد آند بورز 500» و«موديز» فقررا خفض فئة التصنيف السيادي لتركيا إلى درجة غير استثمارية «الخردة».

وألمحت «ستاندرد آند بورز» إلى أن تفاقم المخاطر الاقتصادية في تركيا يرجع لغياب الاستقلالية السياسية السريعة والفعالة كما تتوقع أن يصل معدل التضخم للذروة عند 22% على مدى الأربعة أشهر المقبلة.

أما «موديز» فتؤكد أن فرص التوصل لحل سريع وإيجابي للاضطرابات الأخيرة في تركيا أصبح أقل احتمالاً نتيجة ضعف المؤسسات العامة في البلاد إضافة إلى تراجع مصداقية صناع السياسة.

خسارة مفاجئة

ومن المتعارف عليه أن الملاذات الآمنة في مثل هذه الأوقات من الأزمات والتوترات الشديدة تكون هي الوجهة المفضلة لدى المستثمرين لكن العكس تماماً هو ما حدث في سوق الذهب.

وفشل المعدن الأصفر في اكتساب أرضية من الخلافات القائمة بين واشنطن وأتقرة كما أخفق في جذب مستثمري الأسواق الناشئة الذين فقدوا شهيتهم تجاه الأصول التركية وكذلك تلك بالدول النامية.

ورغم أنها كانت مؤقتة إلا أن الذهب تهاوى بفعل الأداء القوي للدولار والذي اكتسبه على خلفية الموجة البيعية داخل أسواق الاقتصادات الناشئة قبل أن يتراجع في ختام تعاملات الأسبوع مع طموحات عقد محادثات تجارية بين أكبر اقتصادين بالعالم (الولايات المتحدة والصين).

وفي الأسبوع الماضي، فقد الذهب حوالي 35 دولاراً للأوقية لتكون هي الخسارة الأكبر في أكثر من عام في حين سجل الدولار الأمريكي خسائر أسبوعية للمرة الأولى في نحو شهر، حيث فقد المؤشر الرئيسي حوالي 0.3% من قيمته.

الليرة التركية محور اهتمام الأسواق العالمية

مصر توقع اتفاقيتين للتنقيب عن الغاز والبترول بـ 65 مليون دولار

وقع وزير البترول المصري طارق الملا أمس الاثنين اتفاقيتين بتروليتين جديدتين للبحث عن البترول والغاز الطبيعي في منطقتي (سيناء) و(خليج السويس) باستثمارات تبلغ نحو 65 مليون دولار امريكي.

وأوضح الملا في بيان صحفي ان الاتفاقية الاولى مع (الشركة العامة للبترول) بمنطقة سيناء لتحسين انتاجها في اطار خطط رامية لزيادة الانتاج ودعم الشركات الوطنية العاملة في مجال البحث والاستكشاف.

وأشار إلى ان الاتفاقية الثانية مع (هيئة البترول) وشركات (كايرون) و(أوشينير) و(صحارى) بمنطقة شمال (الزعفرانة) بخليج السويس مشيرا الى ان الاستمرار في توقيع اتفاقيات بترولية جديدة يأتي على قائمة استراتيجية وزارة البترول.ولفت الى ان توقيع الاتفاقيات يعد «حجر الزاوية» في تحقيق اكتشافات بترولية وزيادة انتاج واحتياطي مصر من البترول والغاز الطبيعي مبينا ان الاستقرار السياسي وتهيئة المناخ الجاذب للاستثمار عاملان مهمان في توافد الشركات العالمية وتوقيع اتفاقيات بترولية جديدة. واكد الملا في الوقت ذاته ان وفاء الدولة المصرية بالتزاماتها والعودة لطرح المزايدات العالمية «كان لهما اكبر الأثر في زيادة عدد الاتفاقيات البترولية منذ يونيو 2014».وقال ان عدد هذه الاتفاقيات بلغ 61 اتفاقية باستثمارات حدها الأدنى 14 مليار دولار وذلك للبحث عن البترول والغاز في مناطق مصر البرية والبحرية.

طارق الملا

خبراء: الرسوم الجمركية ستؤثر على الاقتصاد الأمريكي

ترى الغالبية ساحقة من الخبراء الاقتصاديين في القطاع الخاص في الولايات المتحدة أن السياسة التجارية الحالية التي تقضي بزيادة الرسوم الجمركية تؤدي إلى نتائج سلبية للاقتصاد الأميركي، كما كشف تحقيق أجرته "الجمعية الوطنية لاقتصاد الأعمال" (ناشيونال أسوسييشن فور بزنس ايكونوميكس).

وتنوي إدارة الرئيس دونالد ترمب فرض شريحة ثانية من الرسوم الجمركية بنسبة 25%، اعتبارا من الخميس، على ما قيمته 16 مليار دولار من البضائع الصينية، بعد حزمة أولى مطلع يوليو على 34 مليار دولار من السلع الصينية المستوردة. وأعلنت بكين أنها سترد على هذه الخطوة بإجراءات انتقامية.وقال نائب رئيس المؤسسة كيفن سويفت إن "أكثر من 90% من الأشخاص الذين استطلعت آراؤهم يعتبرون أن الرسوم الحالية والتهديدات بفرض رسوم جديدة لها تأثير سلبي على الاقتصاد الأميركي".

وهم يخشون أيضا أن يتضرر الاقتصاد إذا خرجت الولايات المتحدة من اتفاقية التبادل الحر لأميركا الشمالية (نافتا) التي يجري التفاوض حولها مجددا مع كندا والمكسيك.

وكان الاحتياطي الفدرالي الأميركي أشار في وثيقة في منتصف يوليو إلى تزايد القلق بين الصناعيين الأميركيين بشأن الرسوم الجمركية مع ارتفاع أسعار سلع عديدة مثل الفولاذ والخشب.

وكشف التحقيق الذي تجريه "الجمعية الوطنية لاقتصاد الأعمال" مرتين في السنة وشمل 251 خبيرا اقتصاديا، أن الخبراء منقسمون جدا بشأن آثار انتعاش الميزانية الناجم عن تخفيضات في الضرائب وزيادات في نفقات إدارة ترمب.

وقال جيم ديفلي الذي أشرف على الاستطلاع إن "7 من كل 10 اقتصاديين في القطاع الخاص يرون أن السياسة المتعلقة بالميزانية محفزة جدا". ولم تكن نسبة هؤلاء تتجاوز الـ52% في فبراير.

ماليزيا تطلب مساعدة الصين في حل مشاكلها المالية

مهاتير محمد

دعا رئيس الوزراء الماليزي مهاتير محمد أمس الاثنين القيادة الصينية العليا الى مساعدته في حل المشاكل المالية التي تواجهها بلاده اذ يسعى الى مراجعة المشاريع الرئيسية في ماليزيا والمدعومة من قبل شركات صينية حكومية تم التوقيع عليها في ظل الحكومة الماليزية السابقة.

وقال مهاتير في مؤتمر صحفي مشترك مع الرئيس الصيني لي كه تشيانغ خلال زيارته لبكين «اعتقد ان الصين ستبدو متعاطفة مع المشاكل التي يتعين علينا حلها وربما تساعدنا في حل بعض مشاكلنا المالية الداخلية».

وشكر بدوره القيادات العليا في الصين لموافقتها على زيادة حجم الواردات من المنتجات الزراعية الماليزية المتخصصة لاسيما فاكهة الدوريان.

وكان مهاتير قد صرح قبل رحلته إلى الصين إنه سيبحث مع المسؤولين في بكين إلغاء أو تعديل اتفاقيات الحكومة الماليزية السابقة مع شركات صينية تابعة للحكومة قائلا «الشيء المهم بالنسبة لنا هو توفير المال».

وذكرت الحكومة الماليزية الجديدة ان رئيس الوزراء الماليزي السابق نجيب عبدالرزاق وقع على صفقات سريعة مع بكين مقابل الحصول على مساعدات في سداد الديون المرتبطة بفضيحة مالية ضخمة ساعدت في نهاية الأمر على إسقاط ائتلافه الحاكم في الانتخابات العامة التي اجريت في التاسع من مايو الماضي.

وعلقت حكومة مهاتير مشاريع قيمتها أكثر من 22 مليار دولار بما في ذلك مشروع السكك الحديدية الشرقية ومشروعا لبناء خطوط أنابيب الغاز اذ ستناقش ماليزيا ما تعتبره شروطا غير منصفة تتعلق بتلك المشاريع المدعومة من الصين.

وعلى الرغم من التهديد بمراجعة العقود المرتبطة بالصين يسعى مهاتير إلى تقوية العلاقات التجارية مع بكين وفي الوقت نفسه يضع نصب عينيه مهمة خفض ديون ماليزيا الوطنية التي تضخمت إلى نحو 250 مليار دولار أمريكي.

وكانت العلاقات الثنائية بين ماليزيا والصين دافئة في ظل النظام القديم اذ ارتفع حجم الاستثمارات الصينية في ماليزيا بعد توقيع اتفاقيات بشأن مشاريع البنية التحتية والبناء الرئيسية لكن منتقدين قالوا ان تلك الاتفاقيات تنقصها الشفافية.

ووجهت السلطات الماليزية الجديدة عددا من الاتهامات ضد رئيس الوزراء الماليزي السابق ورفاقه بنهب مليارات الدولارات من صندوق تنمية السيادي (ون.إم.دي.بي) تمهيدا لمحاكمته العام القادم فيما ينفي بدوره ارتكاب أية مخالفات.

بسبب تراجع الطلبات على القطاع الصناعي

«ديناميكية» الاقتصاد الألماني مهددة في الربع الثالث

توقع البنك المركزي الألماني أمس الاثنين ان يفقد الاقتصاد الالماني في الربع الثالث من العام الحالي بعض «الديناميكية» مقارنة مع الربعين الاول والثاني من العام ذاته.

وقال البنك في تقريره الشهري ان قطاع الاستهلاك الداخلي سيبقى في الربع الثالث ايضا اهم القطاعات الداعمة لأكبر اقتصاد في اوروبا.

واضاف البنك ان تراجع الطلبات على القطاع الصناعي الالماني سيسهم في تباطؤ النمو الاقتصادي.

واوضح ان اسواق العمل التي تسجل معدلات تشغيل قياسية تحفز المواطنين على استهلاك والاقتراض.

وكان مكتب الاحصاءات الالماني الاتحادي قدم مؤخرا ارقام النمو للربع الثاني من العام الحالي واكد من خلالها تحقيق ثمة بنسبة 0,5 بالمئة مقارنة مع الربع الاول الذي حقق فيه اكبر اقتصاد اوروبي نموا بنسبة 0,4 بالمئة مقارنة مع الربع الاخير من العام الماضي.

يذكر ان الاقتصاد الالماني يحقق منذ اعوام نموا مستقرا بنسبة 2 بالمئة برغم المطبات التي يمر بها الاقتصاد العالمي وتبعات ازمة الديون في منطقة اليورو.

وقالت الحكومة الالمانية انها لا تفكر في الوقت الراهن بتقديم مساعدات مالية لتركيا تساعدها على تجاوز الازمة التي تمر بها العملة التركية.

وقال المتحدث باسم الحكومة الالمانية شتيفن زايبرت في مؤتمر صحفي يعقد بشكل دوري في برلين إن مسالة تقديم مساعدات مالية لتركيا في الوقت الراهن غير مطروحة مؤكدا تضامن حكومة المستشارة الالمانية انجيلا ميركل مع تركيا لانها «مهتمة باستقرار الوضع الاقتصادي في تركيا».

واضاف ان المستشارة الالمانية التقت في مكالمة هاتفية أجرتها الاسبوع الماضي مع الرئيس التركي رجب طيب اردوغان على بحث ملف التعاون الاقتصادي والتجاري في 21 سبتمبر المقبل وذلك اثناء الزيارة التي سيقوم بها الرئيس التركي الى برلين.

وكانت رئيسة الكتلة النيابية (شريك في الائتلاف الحكومي) اندريا نالبس طالبت الحكومة الالمانية من خلاله بتقديم مساعدات مالية لتركيا بغض النظر عن الخلافات السياسية الراهنة بين البلدين.

ومن المقرر ان يقوم الرئيس التركي رجب طيب اوردوغان في 21 سبتمبر المقبل بزيارة الى العاصمة الالمانية حيث سيلتقي رئيسة الحكومة انجيلا ميركل ويبحث معها العلاقات الثنائية وازمات عالقة في المنطقة لاسيما الحرب في سوريا وازمة اللجوء.

مستثمرون يضخون 4 مليارات دولار في عقارات قيد الإنجاز بدبي

تجاوز حجم الاستثمارات التي ضخها مستثمرون من داخل الدولة وخارجها في العقارات قيد الإنجاز بدبي أكثر من 15.3 مليار درهم منذ بداية العام (قرابة 8 أشهر)، وتوزعت تلك الاستثمارات على مختلف مناطق التملك الحر في الإمارة طبقا لبيانات دائرة الأراضي والأملاك.

وبلغ عدد العقارات قيد الإنجاز التي بيعت بذلك المبلغ وفقا لصحيفة البيان، 11530 وحدة عقارية ذهبت الحصة الأكبر في صفقات البيع إلى الشقق السكنية والتجارية، وبلغ عددها 10692 شقة قيد الإنجاز بيعت بمبلغ تجاوز 13.4 مليار درهم، فيما بلغ عدد الفلل السكنية قيد الإنجاز 838 فيلا سكنية بيعت بمبلغ تجاوز 1.8 مليار درهم.

وحصدت 4 مناطق في دبي على النصيب الأكبر من تلك الاستثمارات وسجلت صفقات لا تقل قيمتها الإجمالية عن المليار درهم وجاءت أولا منطقة مرسى دبي بتسجيل 1.6 مليار درهم لـ618 شقة، تلتها منطقة الخليج التجاري بتسجيل أكثر من 1.3 مليار درهم لـ 1315 شقة، ومن ثم جاءت بالمرتبة الثالثة منطقة برج خليفة بتسجيل أكثر من 1.3 مليار درهم لـ 443 شقة وبالمرتبة 4 حلت منطقة المركاض بتسجيل 1.1 مليار درهم لـ 1367 شقة.